المطابقة وصورها النحويّة
في اللغة العربيّة

أحلام فتحي أبو الحجل*

تتمايز اللغة العربيّة بقوانين نحويّة تحقّق الائتلاف المتناسق، والانتظام في مستوياتها الصوتيّة والصرفيّة والإعرابيّة والدلاليّة، وظهر التمايز في ترابط الوحدات النحويّة ذات العلاقات الضامنة سلامة التراكيب وقيمها الدلاليّة، أكان في المستوى الصرفيّ أم في المستوى الإعرابيّ، ولعلّ أبرز هذه العلاقات ما تجسّد في مفهوم المطابقة النحويّة التي تشير إلى الموافقة والتساوي والانقياد بين مفردتين أو أكثر في السياق.

الجملة بناء لغويّ مستقلّ، وهي أكبر الوحدات اللغويّة في الكلام، والعنصر الأساس فيه، ومن خلالها تكتسب اللغة، وبها نتواصل مع الآخرين[1]. فهي كائن لغويّ حيّ، ولكلّ كائن روح، وروح الجملة الإسناد. والإسناد في حقيقة أمره نسبة تفيد فائدة، وفي ذلك يقول الإستراباذي: "والمراد بالإسناد أن يخبّر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى، على أن يكون المخبّر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخصّ به"[2].

الإسناد هو العلاقة النحويّة الرابطة بين ركنيّ المسند والمسند إليه، لكونه يمثّل البناء النحويّ للجملة، والتي تتكوّن من ركنين نحويّين هما: المبتدأ والخبر في الجملة الاسميّة، والفعل والفاعل في الجملة الفعليّة، وفي هذا يقول سيبويه: "(باب المسند والمسند إليه)، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجدّ المتكلّم منه بدًّا"[3]، وتُعدّ المطابقة من أبرز العلاقات القائمة بين طرفيّ الإسناد.

يرتبط ابتكار المصطلح النحويّ بكيفيّة العلاقة بين الدال والمدلول سواء أكان ذلك في المعنى اللغويّ أم التداوليّ الإصطلاحيّ، ولمّا كان ورود مصطلح المطابقة في كتب النحاة من حيث بنية النصوص العربيّة وذلك من خلال تركيزهم على الإسناد والعطف والبدل والنعت والتوكيد، ولم يرد مستقلًّا في كتب النحاة العرب القدامى.

أولًا: التعريف بالمطابقة لغة واصطلاحًا

المطابقة في اللغة هي الموافقة والمماثلة والتساوي والتطابق والاتّفاق، والمشي المقيّد[4]، وطابقت بين الشيئين إذا جعلتهما على حذو واحد وألزقتهما[5]. وطابقه مطابقة وطباقًا وافقه وساواه[6]، ومن هذا قولهم: أطبق الناس على كذا؛ كأنّ أقوالهم تساوت حتّى لو صيّر أحدهما طبقًا للآخر لصلح[7]، وقال الراغب: المطابقة من الأسماء المتضايفة، وهو أن يجعل الشيء فوق آخر بقدره، والمطابقة هي مقاربة الخطو وهو مأخوذ من قولهم: (وضع الفرس رجليه موضع يديه)، وهو اللاحق من الخيل، وكذلك البعير[8].

أمّا المطابقة في الاصطلاح فهي قرينة لفظيّة تعمل على توثيق الصلة بين أجزاء

التراكيب، "عن طريق الاشتراك في أحد المعاني العامّة الآتية: التكلّم وفرعيه، الإفراد وفرعيه، التعريف والتنكير، التذكير والتأنيث، ثمّ في الإعراب، فإذا تحقّقت الشركة في بعض هذه المعاني لكلمتين دلّ ذلك على انتماء إحداهما للأخرى، وبهذه تُعين المطابقة على الكشف عن بعض المعاني"[9]، فحقيقة المطابقة أنّها تمثّل مظهرًا من مظاهر الانسجام والتجانس في اللغة[10]، فيعين فهمنا لها على إدراك العلاقات التي تربط بين العناصر المتطابقة التي يطلق عليها (المقولات الصرفيّة)[11]، وهي معان تعبّر عن مباني التصريف.

ولا يخفى أنّ هذا المصطلح متداول عند البلاغيّين، فنجد البلاغيّين يستعملونه بمعنى الجمع بين المتضادين، فيعرّف التفتازاني علم البديع بقوله: "وهو علم يعرف به تحسين الكلام"[12]، ومن وجوه علم البديع المطابقة، و"تسمّى الطباق والتكافؤ، أيضًا، وهي الجمع بين المتضادين في اللفظ والمعنى"[13] أي يكون بينها تقابل ولو في بعض الصور. ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع واحد من أنواع الكلمة، اسمين، نحو قوله تعالى في سورة الكهف: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾[18]، أو فعلين، نحو قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾[258]، أو حرفين، نحو قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾[286].

تناول اللسانيّون الغربيّون مفهوم المطابقة، واتّفقوا في تعريف المطابقة عند نقطتين؛ أولاهما أنّ هذه العلاقة النحويّة هي علاقة وسم بالمماثلة، وثانيهما أنّ هذه العلاقة تنطلق من عنصر واسم هو المكوّن المحوريّ لتؤثّر في عنصر آخر هو المكوّن الموسوم أو المكوّن التابع[14].

ميّز الألسنيّون الغربيّون بين أنواع المطابقة ورأوا أنّ المطابقة الواقعة بين عنصرين داخل الجملة الواحدة هي غير المطابقة الحاصلة بين عنصر في جملة وعنصر آخر موجود في جملة سابقة لها، وبالتالي فالمطابقة، هي ظاهرة نقل لمقولة نحويّة كالجنس أو العدد أو الحالة الإعرابيّة، غايتها بيان انتماء مكوّنات لمكوّن واحد، نحو: (الطلاب أذهانهم صافية)، أو بيان التماثل المرجعيّ لوحدات تنتمي إلى مركّبات نحويّة مختلفة، نحو: (سأل يوسف وأحمد عن نظريّة المطابقة فأجبتهما)، وهذان النوعان لا يمكن، وفق المثلين السابقين، إنكار التقاطع بينهما في نظام اللغة العربيّة، ففي المثال الأوّل عاد الضمير من الجملة المستأنفة إلى الجملة السابقة، وفي المثال الثاني عاد الضمير من المركّب الواقع خبرًا إلى المبتدأ[15].

يتبيّن ممّا تقدّم "أنّ المطابقة تفيد الوضوح في الجملة وهي من الضمائم الشكليّة التي ترفع الغموض وتؤدّي إلى أمن اللبس"[16]، وتحقّق في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث والعلامة الإعرابيّة، والتعريف والتنكير، وأكّد الجامي وجود المطابقة في الجملة فقال: "إنّه لا بدّ من وجود المطابقة بين أجزاء الجملة من أجل أن تتوثّق الصلة فيما بينها، ومن دون تلك الضمائم الشكليّة التي تؤدّي إليها تنفكّ

عرى الجملة، وتصبح الكلمات المتراصّة وحدات منعزلة، زيادة على عدم القدرة على إدراك العلاقات الدلاليّة بين المتطابقين"[17].

ثانيًا: غرض المطابقة النحويّة

المطابقة النحويّة ممّا لا يستغني عنها في بناء الجملة؛ فهي من الوسائل التي تعين على إيضاح المعنى المقصود عند غياب القرائن الأخرى، كالإعراب مثلًا. وهذا ما أكّده ابن جنّي عندما قال: "وظاهرة المطابقة تعطي للمتكلّم والمنشئ سعة في التعبير، وبخاصّة عند التقديم والتأخير، زيادة على أنّها توثّق الصلة بين ركنَيّ الجملة الرئيسين، ويتوقّف عليها فهم كثير من الأحكام النحويّة، ومن دونها لن يكون هناك نظام تردّ عليه اللغة وتؤدّي بتأثيره وظائفها المختلفة"[18].

وزيادة على ما تقدّم فإنّ المطابقة تعمل على إقامة التلاؤم بين المعاني، وهذا ما قاله الدكتور علي أبو المكارم: "يمكن عدّ المطابقة النحويّة أسلوبًا من أساليب التعبير المراد به إقامة نوع من التناسب والتلاؤم بين معاني الكلام في الجملة، وهي معانٍ إضافيّة يكتسبها الكلام ليوائم المقامات التي يرد فيها"[19].

ثالثًا: صور المطابقة الصرفيّة والإعرابيّة

ترتبط الوحدات النحويّة فيما بينها بعلاقات صرفيّة وإعرابيّة يفرضها السياق ودلالته وفق ما تقتضيه خصائص التركيب، ومن هذه الوحدات المتطابقة سيُركز على:

1- المطابقة في التعريف والتنكير

أولى النحاة دراسة المطابقة عناية فائقة لما لها من أهميّة في فهم الكثير من الأحكام النحويّة وغدت بابًا نحويًّا يقصد لذاته، لكونها تشتمل على قضايا نحويّة متنوّعة تناولت البنيات الصرفيّة والعلاقات الإعرابيّة، وكان للتعريف والتنكير حضور مميّز في دراسة صور المطابقة، فـ"جعل النحاة للمعارف مراتب كما أنّ للنكرات مراتب؛ فالمعارف بعضها أعرف من بعض"[20]، كما أنّ من النكرات ما هو أقرب إلى المعارف[21]، وقسّموا الاسم بحسب التعريف والتنكير إلى قسمين: "نكرة، وهو الأصل المقدّم، ومعرفة، وهو الفرع المؤخّر"[22]. فكلّ صياغة جديدة تؤكّد الاشتقاق والمشتقّات ليست أصلًا.

تعدّ المطابقة في التعريف والتنكير من المباحث وثيقة الصلة بمباحث نحويّة أخرى، كالمطابقة بين المبتدأ والخبر من جهة التعريف والتنكير، وحسب القواعد والأصول التي وضعها النحاة القدماء، والمطابقة بين الحال وصاحبها، والتمييز والمميّز، والعدد ومعدوده، وغيرها من الموضوعات النحويّة التي تعيّن بها قرينة المطابقة في التعريف والتنكير على التعرّف على الحكم النحويّ، فقد جاء في القرآن الكريم من وصف المعرفة بالمعرفة قوله تعالى في سورة المائدة: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا﴾[44]، هنا تطابق المنعوت النعت في الجمع والتعريف، أي في المحل فقط، ولم يتطابقا في العلامة، فـ(النبيّون) معرب و(الذين) مبني في محل رفع.

أمّا مثال وصف النكرة بنكرة، فنحو قوله تعالى في سورة هود: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى

قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾[25]، هنا تطابق المنعوت (نذير) النعت (مبين) في الإفراد والتأنيث والإعراب والتنكير.

2- المطابقة في الإفراد والتثنية والجمع

اعتنى النحاة بالتمييز بين الإفراد والتثنية والجمع؛ لما لمسوه في اتّساع الصيغ المعبّرة عن هذه المعاني ودقّتها في مراعاة التراكيب، فوضعوا الأصول التي تطّرد في ضوء النصوص التي استقرؤوها وأوّلوا ما شذّ منها، فذكروا أنّ من خواص الإسناد في العربيّة مراعاة الإفراد والتثنية والجمع في الجمل الاسميّة، فـ"المبتدأ مثلًا لا بدّ له من خبر يساويه في عدّته"[23].

تعدّ المطابقة في الإفراد والتثنية والجمع من الصور المهمّة التي تراعيها اللغة العربيّة، و"يعدّ تحقّقها بين ركنيّ الإسناد في الجملة قرينة تضاف في سبيل توضيح المعنى المطلوب من الجملة"[24].

وفي هذا تحقّق لمبدأ تضافر القرائن[25]، فمثال التطابق إفرادًا قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلاَ مِنْهَا رَغَداً حَيْثُ شِئْتُمَا وَلاَ تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [35]، هنا تطابق المبدل منه (ذه) البدل (الشجرة) في الإفراد.

أمّا مثال التطابق تثنية فنحو قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾[102]، تطابق البدل (هاروت) المبدل منه (الملكين) في حالة التثنية.

أما مثال المطابقة جمعًا، فنحو قوله تعالى في سورة الرحمن: ﴿فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ[70] فَبِأَيِّ آلاء رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ[71] حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ [72]﴾، هنا تطابق المبدل منه (خيرات) البدل (حور) في الجمع.

3- المطابقة في التذكير والتأنيث

شغلت قضيّة التذكير والتأنيث في اللغة العربيّة، علماء اللغة العربيّة في كثير من الأبواب النحويّة، كإسناد الفعل إلى الفاعل، والمبتدأ إلى الخبر، وبين النعت والمنعوت. أمّا شذوذ قسم من الشواهد عمّا اتّفق عليه النحاة من مطابقة المسند للمسند إليه، والنعت للمنعوت، من حيث التذكير والتأنيث، إذا كان المسند إليه حقيقيًّا أو بنحوه، فقد وضع لها النحاة تعليلات مناسبة لكي تنتظم الأصول والقواعد، التي وضعوها بشأن المطابقة بين المسند والمسند إليه من حيث التذكير والتأنيث التي هي أمر جوهريّ في الأداء اللغويّ وليس شكليًّا، وإنّ إهمالها يجعل في الكلام اضطرابًا والأداء جميعًا[26]. ولقد رأى النحاة أنّ الخبر يطابق المبتدأ، والفعل يطابق الفاعل، والحال تطابق صاحبها، إلى غير ذلك، فمثال وصف المذكّر بالمذكّر قوله تعالى في سورة النساء: ﴿وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَاباً أَلِيماً﴾[161]، هنا تطابق المنعوت (عذابًا) النعت (أليمًا) في التذكير والإفراد والتنكير والإعراب.

أمّ في مثال وصف المؤنّث بالمؤنّث فنحو قوله تعالى في سورة النساء: ﴿يَا أَيُّهَا

النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾[1]، فقد تطابق المنعوت (نفس) النعت (واحدة) في التأنيث.

4- المطابقة الإعرابيّة

استأثر الإعراب باهتمام العلماء؛ فقال ابن فارس الإعراب هو: "الفرق بين المعاني المتكافئة في اللفظ وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميّز فاعل عن مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجّب من استفهام، ولا صدر من مصدر ولا نعت من توكيد"[27]، وإنّ كلّ واحد من وجوه الإعراب دال على معنى وهذا ما تؤكّده قوانين علم النحو، وتكشف عنه آراء العلماء، ومن بينهم ابن جنّي في قوله: "الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ"[28]. أمّا الجرجاني فلقد عبّر عن رأيه بقوله: "قد علم أنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتّى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأنّ الأغراض كامنة فيها حتّى يكون هو المستخرج لها، وانّه هو المعيار الذي لا يتبيّن نقصان كلام ورجحانه حتّى يعرض عليه"[29].

وقد اتّخذ بعض المؤلّفين من ظاهرتي الإعراب والبناء وأحكامهما أساسًا لمؤلّفاتهم النحويّة، فقسّموا المباحث إلى المبنيّات والمعربات، ثمّ فصّلوا أنواعهما، وقد شاع هذا المنهج في التأليف بين النحاة ابتداء من القرن السابع الهجريّ تقريبًا، وما يزال شائعًا حتّى الآن[30].

والمطابقة الإعرابيّة تظهر جليّة واضحة في باب التوابع؛ وفي هذا قال أبو المكارم: "الاتّفاق في الموقف الإعرابيّ لا يستلزم بالضرورة أن يتّفق فيما وراء هذا الموقف؛ لأنّ صور التطابق الممكنة هي الرفع والنصب والجر"[31]، فمثال التطابق رفعًا قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءكُمْ وَفِي ذَلِكُم بَلاء مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾[49]، هنا تطابق المنعوت (بلاء) النعت (عظيم) في حالة الرفع.

أمّا مثال التطابق نصبًا، فنحو قوله تعالى في سورة الفاتحة: ﴿اهدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ [6] صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ [7]﴾، هنا حدثت المطابقة بين البدل (صراط) والمبدل منه (الصراط) في حالة النصب.

وأمّا مثال التطابق جرًّا، فنحو قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ اللّهِ﴾[217].

رابعًا: المطابقة والعمل[32]

لقد ميّز الألسنيّون الغربيّون بين المطابقة والعمل، فجمع R.H. ROBINS[33] وJ.LYONS[34] بين المطابقة والعمل، فإذا كانت العلامة التي يحدثها القيد التركيبيّ علامة تماثل دلّ ذلك على المطابقة، وإذا لم تقم على التماثل أفادت العلامة العمل.

ويرى العالم الدنمركيّ HJELMSLEV[35] أنّ الحدود الفاصلة بين مفهوم العمل الإعرابيّ ومفهوم المطابقة غير ثابتة ولا

تؤدّي أي دور من وجهة النظر البنيويّة، ويحتجّ لرأيه ببيان وظيفة كلّ من العمل والمطابقة بأنّ العمل أو المطابقة تعيين، فالأداة تعيّن الحالة الإعرابيّة، والعنصر غير الأوليّ، يعيّن العنصر الأوليّ، والجنس في العنصر الأوليّ والعدد والحالة الإعرابيّة تحدّد مثيلاتها في العنصر غير الأوليّ الواقع نعتًا.

بناء على ما تقدّم يمكن القول إنّ العلاقة بين العمل والمطابقة علاقة تضمين واحتواء، فالعمل أوسع من المطابقة ويحتويها، أمّا المطابقة فلا تحتوي العمل. وهذا بيّن في التراث النحويّ العربيّ من خلال نظريّة العامل.

إذا حاولنا أن نستخدم الرموز الرياضيّة في الإشارة إلى الإيجاب والسلب، فإنّ العلاقة بين المطابقة والعمل تبدو على الشكل التالي:

(+ عمل) + (+ مطابقة) = مركّب إسنادي، نحو قوله تعالى في سورة هود: ﴿وَيَا قَوْمِ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً﴾[64].

(–عمل) + (+مطابقة) = مركّب تابعي نعتي، نحو قوله تعالى في سورة إبراهيم: ﴿وَفِي ذَلِكُم بَلاء مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾[6].

(+ عمل) + (– مطابقة) = التعليق الإعرابيّ، نحو قوله تعالى في سورة يس: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾[20].

(– عمل) + (– مطابقة) = مركّب تابعي بدلي، نحو قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَلاَ تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾[35].

خامسًا: وحدات المطابقة ومقولاتها[36]

وحدات الكلام في اللغة العربيّة مختزلة في ثلاثة العناصر اللغويّة؛ الاسم والفعل والحرف، ولمّا كان الفعل لا يجاور فعلًا من دون اسم، والحرف لا دلالة له من دون ارتباطه بالاسم أو بالفعل، فإنّ العمل يتوخّى اختزال المطابقة بين هذه العناصر على النحو التالي:

اسم+ اسم= (+)
فعل+ اسم= (+)
اسم+ فعل= (+)
فعل+ فعل+ (–)
اسم+ حرف= (–)
حرف+ اسم= (–)
فعل+ حرف= (–)
حرف+ فعل= (–)
حرف+ حرف= (–)

ولمّا كانت علاقة المطابقة ممكنة بين الاسم والاسم، وبين الفعل والاسم، فإنّ المقولات التي تسم الاسم والمقولات التي تسم الفعل تتجلّى على النحو التالي:

– الاسم يوسم من حيث= (التعيين– الجنس– العدد– الإعراب).

– الفعل يوسم من حيث= (الزمان– التصريف).

ولقد قسّم العلماء علامات الوسم إلى:

1– وسم المماثلة: ويكون في توافق علامة المطابقة التي يحملها العنصر الموسوم علامة المطابقة التي يحملها العنصر الواسم، وهذا التوافق يكون لفظيًّا ومعنويًّا كالوسم الظاهر بين النعت ومنعوته، نحو قوله تعالى في سورة

الصافات: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ﴾[7]، هنا تطابق المنعوت (الشيطان) النعت (مارد) في الإفراد والتنكير والإعراب في حالة الجر.

2– وسم المخالفة: ويكون في اختلاف علامة المطابقة التي يحملها العنصر الموسوم وعلامة المطابقة التي يحملها العنصر الواسم، ويكون ذلك في:

أ– وسم المخالفة اللفظيّة: ويكون ذلك في كلّ مكوّن من مكوّني المركّب النحويّ مع اختلاف في اللفظ نتيجة إعراب الأوّل وبناء الآخر أو بالعكس، أو لأسباب صرفيّة ونحويّة؛ نحو: أحترم المرأة هذه– احترم هذه المرأة– قالت العرب، ونحو قوله تعالى في سورة المائدة: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ﴾[44]، هنا تطابق المنعوت النعت في الجمع والتعريف، أي في المحل فقط، ولم يتطابقا في العلامة، فـ(النبيّون) معرب و(الذين) مبني في محل رفع.

ب– وسم التقطيع: يكون المكوّن الموسوم مركّبًا من المركّبات؛ نحو: قدّم الطالب مداخلته فسرّني منهجه– أحبّ صديقًا عظيمة أخلاقه، ووسم التقطيع يظهر جليًّا في مطابقة الضمائر في التكلّم والغيبة والخطاب، وفي الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث.

ج– وسم المحل: وهو أن تكون علامة المطابقة مقدّرة في موقع من مواقع المكوّن الموسوم أو كلّه فتكون علامة الوسم قائمة في المعنى من دون اللفظ وبخاصّة ما جاء في اللفظ للمذكّر والمؤنّث، نحو قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلاَمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾[40]، فقد أخبر عن المفرد المؤنّث (امرأتي) بمفرد مذكّر (عاقر)، وذلك أنّ كلمة (عاقر) من الألفاظ التي يستوي فيها المذكّر والمؤنّث على حدّ سواء.

– خاتمة البحث

تمارس اللغة رقابة ذاتيّة مشحونة بفعل توليديّ، يسمح لها أن تنغلق على طاقات من الاستخدامات غير المحدودة، فتنتج عددًا لا حصر له من السياقات التي تنتظم ضمنها وحدات لغويّة متشابكة في رباطها التكوينيّ، ومحرّضة على توليد المعاني، وهذه الطاقات التوليديّة تحدّد مساراتها عمليّات لغويّة ذهنيّة منطقيّة توازن بين الألفاظ المتعالقة ودلالاتها، فتعقد المكوّنات النحويّة والصرفيّة عقد توافق واتّفاق ومماثلة، تسمّى المطابقة، يضمن سلامة السياق من جهة، ويتعهّد من جهة ثانية، نقل تصوّرات الفكر وحركاته بأمانة، فتمارس اللغة نشاطها في سياقات تتبنّى نتاج نشاطات الفكر، وتكوّن فضاء معرفيًّا لا حدود له، يحرّض على الحريّة والإبداع، بقدر ما يحترم قوانين مكوّنات عناصره وخصائصها النحويّة والصرفيّة[37].

إنّ المطابقة مظهر من مظاهر التجانس في العربيّة لم يغفله النحاة، وإن لم يفردوا لها بابًا خاصًّا به، فنحن نجدهم يتكلّمون عليها كلّما كان ذكرها مناسبًا، وذلك واضح في كتبهم وما ذكرناه في هذا البحث.

***

الهوامش

* تُعدّ أطروحة دكتوراه في اللغة العربية وآدابها – المعهد العالي للدكتوراه – الجامعة اللبنانية

[1] فندريس. اللغة. تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمّد القصّاص. مكتبة الأنجلو المصريّة، 1950، ص101. (اسم المصنّف جوزيف فندريس، وهو من كبار اللغويّين الفرنسيّين).

[2] رضي الدين الإستراباذي. شرح الرضي على الكافية. تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر. طهران، مؤسّسة الصادق، 31/1. (الإستراباذي هو من أبرز علماء القرن السابع الهجريّ، فقد استوعب مسائل النحو وأبدع في فن الصرف).

[3] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. الكتاب. تحقيق وشرح عبد السلام محمّد هارون. بيروت، عالم الكتب، ط3، 1983، 23/1. (سيبويه رائد النحو العربيّ وعالم اللغة، وصاحب المؤلّف الشهير "الكتاب").

[4] أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم بن منظور. لسان العرب. بيروت، دار صادر، ط1، 2003، ص88. (ابن منظور هو أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم بن منظور، عالم في الفقه واللغة، أشهر أعماله وأكبرها هو لسان العرب، جمع فيه أمهات كتب اللغة، فكاد يغني عنها جميعًا).

[5] محمّد مرتضى الزبيدي. تاج العروس من جواهر القاموس. بيروت، مكتبة الحياة، لا. ط، لا. ت، ص415. (الزبيدي هو علامة بالحديث واللغة العربيّة والأنساب ومن كبار المصنّفين في عصره).

[6] الزبيدي. م.ن. ص415.

[7] أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. معجم مقاييس اللغة. تحقيق وضبط عبد السلام محمّد هارون، مصر، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، ج3، 1970، (ابن فارس إمام لغة وأدب ومن مؤلّفاته اختلاف النحويّين، وجامع التأويل كتاب التفسير).

[8] الزبيدي. م.ن. ص415.

[9] تمام حسّان، اللغة والنقد الأدبيّ. بحث منشور في مجلّة فصول، مج4، ص121. (عالم نحويّ عربيّ صاحب الكتاب اللغة العربيّة معناها ومبناها).

[10] م.ن. ص176.

[11] أحمد محمّد قدور. مبادئ اللسانيّات. دمشق، دار الفكر المعاصر، ط1، 1966، ص176.

[12] التفتازاني. مختصر المعاني. دار الفكر، ط1، 1991، ص265. (التفتازاني هو من النحاة العرب، له آثار عديددة في النحو منها: "مختصر المعاني").

[13] م.ن. ص265.

[14] محاضرة أ. د. مها خير بك ناصر. قضايا لغويّة. المطابقة وقيمتها النحويّة والدلاليّة. كليّة الآداب، الجامعة اللبنانيّة، سنة أولى دبلوم الدراسات العليا. المحاضرة التاسعة، الفصل الثاني، 2011.

[15] محاضرة أ. د. مها خير بك ناصر. قضايا لغويّة. المطابقة وقيمتها النحويّة والدلاليّة.

[16] محمّد حماسة. الضرورة الشعريّة في النحو العربيّ. القاهرة، مكتبة دار العلوم، 1979، ص429.

[17] نور الدين عبد الرحمن الجامي شرح كافية ابن الحاجب. الفوائد الضيائيّة. دراسة وتحقيق د. أسامة طه الرفاعي، بغداد، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينيّة، 1982، ص409. (الجامي هو واحد من أعظم شعراء التصوّف خلال مسيرة حضارتنا).

[18] ابن جنّي. الخصائص. تحقيق علي النجّار، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر، ط2، لا.ت، ص35. (ابن جنّي من أشهر علماء العصر العباسيّ ومن مؤلّفاته "سر صناعة الإعراب").

[19] د. علي أبو المكارم. الظواهر اللغويّة في التراث النحويّ. دار غريب للطباعة والنشر، ط1، 2007، ص214.

[20] أبو العباس محمّد بن يزيد المبرد. المقتضب. تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، لا.ت، ص280-281.

[21] أبو عمرو عثمان بن الحاجب. شرح الوافية نظم الكافية. النجف، مطبعة الآداب، 1981، ص306.(ابن الحاجب هو الشيخ الإمام العلّامة المقرئ الأصوليّ الفقيه النحوي، صاحب كتاب "التصانيف").

[22] جمال الدين بن هشام الأنصاريّ. شرح قطر الندى وبل الصدى. تحقيق محمّد محي الدين عبد المجيد، مصر، مطبعة السعادة، ط11، 1963، ص93.

[23] أبو بكر محمّد بن سهيل بن السراج النحويّ البغداديّ. الأصول في النحو. تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسّسة الرسالة، ط3، 1988، 36/2. (ابن سراج كان أحد الأئمّة المشاهير، وكان له ولع بالموسيقى وعلم المنطق إلى جانب العلوم العربيّة).

[24] د. علي أبو المكارم. الظواهر اللغويّة في التراث النحويّ. ص195.

[25] تمام حسّان. اللغة العربيّة معناها ومبناها. ص178-182.

[26] د. علي أبو المكارم. الظواهر اللغويّة في التراث النحويّ. ص195.

[27] أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا. الصاحبي في فقه اللغة. علّق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج، بيروت، لبنان، دار الكتب العلميّة، ط1، 1997، ص76.

[28] ابن جنّي. الخصائص. ص35.

[29] الجرجانيّ. دلائل الإعجاز. قرأه وعلّق عليه فهر ومحمود محمّد شاكر، مصر، مطبعة المدني، ط3، 1992، ص28. (الجرجاني هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني الإمام النحوي وأحد علماء الكلام على مذهب الأشاعرة).

[30] عبد الوارث مبروك. إصلاح النحو العربيّ. الكويت، دار القلم، ط1، 1985، ص7.

[31] د. علي أبو المكارم. الظواهر اللغويّة في التراث النحويّ. ص193.

[32] محاضرة الدكتورة مها خير بك ناصر. المطابقة وقيمتها النحويّة والدلاليّة. المحاضرة الحادية عشرة، الفصل الثاني، 2010.

[33] روبن هود بطل القصص التي يعود تاريخها إلى وقت مبكّر من القرن الرابع عشر، وهو واحد من الأكثر ديمومة من الأبطال الأسطوري.

[34] يعدّ جون لوينز من أهمّ اللغويّين المعاصرين في بريطانيا، عُرف بعدد من الكتب في مقدّمتها "علم اللغة التركيبيّ".

[35] لويس يلمسليف عالم لسانيّات دنماركي وَضَعت آراءه الأساس لما عُرف بـ مدرسة كوبنهاجن اللسانيّة.

[36] محاضرة أ. د. مها خير بك ناصر. المطابقة وقيمتها النحويّة والدلاليّة.

[37] محاضرة أ. د. مها خير بك ناصر. كينونة السياق اللغويّ وفعل المكوّنات الصرفيّة والنحويّة. سنة أولى دبلوم، 2011.

***

مصادر البحث ومراجعه

- القرآن الكريم
- ابن جنّي. الخصائص. تحقيق علي النجّار، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر، ط2، لا.ت.
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان. شرح الوافية نظم الكافية. النجف، مطبعة الآداب، 1400هـ-1981م.
- ابن الحاجب، نور الدين عبد الرحمن الجامي شرح كافية. الفوائد الضيائيّة. دراسة وتحقيق د. أسامة طه الرفاعي، بغداد، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينيّة، 1402هـ-1982م.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريّا. الصاحبي في فقه اللغة. علّق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج، بيروت، لبنان، دار الكتب العلميّة، ط1، 1418هـ-1997م.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا. معجم مقاييس اللغة. تحقيق وضبط عبد السلام محمّد هارون، مصر، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، ج3، 1370هـ-1870م.
- أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم بن منظور. لسان العرب. بيروت، دار صادر، ط1، 2003.
- أبو المكارم، علي (دكتور). الظواهر اللغويّة في التراث النحويّ. دار غريب للطباعة والنشر، ط1، 1427هـ-2007م.
- الإستراباذي، رضي الدين. شرح الرضي على الكافية. تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر. طهران، مؤسّسة الصادق. لا.ت.
- الأنصاريّ، جمال الدين بن هشام. شرح قطر الندى وبل الصدى. تحقيق محمّد محي الدين عبد المجيد، مصر، مطبعة السعادة، ط1383،11هـ-1963م.
- البغداديّ، أبو بكر محمّد بن سهيل بن السراج النحويّ. الأصول في النحو. تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسّسة الرسالة، ط3، 1408هـ-1988م.
- التفتازاني. مختصر المعاني. دار الفكر، ط1، 1411هـ- 1991م.
- الجرجانيّ. دلائل الإعجاز. قرأه وعلّق عليه فهر ومحمود محمّد شاكر، مصر، مطبعة المدني، ط3، 1412هـ-1992م.
- حسّان، تمام. اللغة والنقد الأدبيّ. بحث منشور في مجلّة فصول، مج4، ص121. (عالم نحويّ عربيّ صاحب الكتاب اللغة العربيّة معناها ومبناها).
- حماسة، محمّد. الضرورة الشعريّة في النحو العربيّ. القاهرة، مكتبة دار العلوم، 1394هـ-1979م.
- الزبيدي، محمّد مرتضى. تاج العروس من جواهر القاموس. بيروت، مكتبة الحياة، لا. ط، لا. ت.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. الكتاب. تحقيق وشرح عبد السلام محمّد هارون. بيروت، عالم الكتب، ط3، 1402هـ-1983م.
- فندريس، جوزيف. اللغة. تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمّد القصّاص. مكتبة الأنجلو المصريّة، 1368هـ-1950م.
- قدور، أحمد محمّد. مبادئ اللسانيّات. دمشق، دار الفكر المعاصر، ط1، 1416هـ-1966م.
- المبرد، أبو العباس محمّد بن يزيد. المقتضب. تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، لا.ت.
- مبروك، عبد الوارث. إصلاح النحو العربيّ. الكويت، دار القلم، ط1، 1404هـ-1985م.
- ناصر، مها خير بك (أ. د). محاضرة قضايا لغويّة. المطابقة وقيمتها النحويّة والدلاليّة. كليّة الآداب، الجامعة اللبنانيّة، سنة أولى دبلوم الدراسات العليا. المحاضرة التاسعة، الفصل الثاني، 1431هـ-2011م.

***